تعزيز جودة المعلومات المالية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

–دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب BATISUD ورقلة –

Strengthen the quality of financial information in application context financial accounting system I have Algerian economic institutions

فؤاد صديقي [1،*]

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (fouadseddiki@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2022/12/13؛ **تاريخ المراجعة**: 2022/12/29م؛ **تاريخ القبول**: 2022/12/29م.

ملخص: تمثل جودة المعلومات المالية الانشغال الأبرز لدى مستخدمي القوائم المالية من خلال توفر الخصائص الرئيسية للقوائم المالية بالإضافة الى الخصائص الثانوية التي تسمح باستخدامات مناسبة لتلك المعلومات ، تعالج هذه الدراسة أهمية تعزيز جودة المعلومات المالية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى مؤسسات الاقتصادية لقطاع البناء الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب BATISUD ورقلة.

خلصت هذه الدراسة الى أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يلزم المؤسسات بتقديم معلومات مالية تتوفر على الخصائص النوعية من الملاءمة والموثوقية والثبات وقابلية المقارنة مما يسمح بترقية جودة و مستوى شفافية تلك المعلومات ،حيث يساعد ذلك على قياس أداء المؤسسات وكذا توجيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستثمرين والمقرضين ،كما ينعكس اختلاف ظروف معالجة المعلومات المالية بين مؤسسات قطاع البناء على جودة المعلومات المالية المفصح عنها، وذلك من خلال تباين سلامة المعالجة والتحضير بإضافة الى درجة التنظيم والرقابة.

الكلمات المفتاح: ؛خصائص نوعية ؛معلومة مالية ؛ جودة المعلومة ؛تقييم مالي.

تصنيف JEL: G17؛ M41

Abstract: The quality of financial information represents the most prominent concern of the users of the financial statements through the availability of the main characteristics of the financial statements in addition to the secondary characteristics that allow appropriate uses of that information. Strengthen the quality of financial information in application context Financial accounting system I have Algerian economic institutions For the Algerian construction sector through a case study of the construction company of the south "BATISUD - OUARGLA" .

This study concluded that the financial accounting system (SCF) requires institutions to provide financial information that has the qualitative characteristics of relevance, reliability, stability, and comparability, which allows upgrading the quality and level of transparency of that information, as this helps to measure the performance of institutions, as well as guide decision-making related to investors and lenders.

The different circumstances of processing financial information among the construction sector institutions are also reflected in the quality of the disclosed financial information, through the variation in the integrity of processing and preparation, in addition to the degree of organization and control**.**

Keywords: qualitative characteristics; financial information; Information quality; financial evaluation..

Jel Classification Codes :M41 ;G17

* **صديقي فؤاد.**

I- تمهيد :

إن انشغالات المستخدمين للمعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها ، وذلك من خلال توفرها على خاصيتين أساسيتين وهما الملاءمة والموثوقية، و من اجل هذا الانشغال البارز للمستخدمي المعلومات المالية ذهبت عدة هيئات حكومية وغير حكومية (محلية ودولية) إلى وضع معايير ومبادئ كفيلة بضمان الجودة العالية للمعلومات المالية المعلن عنها ، وهذا بصياغة بعض الخصائص النوعيةللمعلومات المالية المتميزة ، وتبني بعض المبادئ المحاسبية لتحقيق ذلك ، مع احترام أهم القيود و الأحكام المتعلقة بتحضير معلومات مالية متميزة.

I.1-الجزء الاول : المعلومة المالية

1. **تعريف المعلومات المالية** : "تشمل المعلومات المالية كل المعطيات الموضوعية والوقائع والأرقام التي تخص المؤسسات، وتختلف هذه المعلومات حسب طبيعة الأوراق المملوكة لدى الجمهور(سندات رأسمال أو سندات الدين)"[1] .
2. **تعريف المعلومات المحاسبية** : "المعلومات المحاسبية تمثل كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية ، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في التقارير المالية المقدمة للجهات المحاسبية في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"[2] .

"المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة ، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا و شرحا و وصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات "[3] .

I.2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: تمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من اجل رفع أهمية استخدامها ، هذه الخصائص موضحة في الشكل التالي:[4]

II - الطريقة والأدوات :

من خلال الشكل السابق نجد أن هناك تباينا بين مستخدمي المعلومات المالية من حيث مستوى الفهم وكمية المعلومات المجمعة في السابق، أما المعلومة فتخضع لقيد أساسي وهو أن تكون الفائدة المرجوة من الاستخدام أكبر من تكلفة الحصول على المعلومة ، كما تكمن أهمية الاعتراف بتلك المعلومات على أساس ارتباطها بالأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به ، أما عن خصائص المعلومات فهناك خاصيتين أساسيتين وهما الملاءمة والموثوقية ، و ينقسم كل منهما إلى ثلاث خصائص فرعية ، من حيث الملاءمة يجب توفر: (قيمة التنبؤ ، وقابلية الاسترجاع والتوقيت المناسب) ، أما الموثوقية فتكون (الأمانة في التمثيل، الحيادية، القابلية للتحقيق).

من اجل الحصول على معلومة متميزة يجب توفر خاصيتين إضافيتين وهما قابلية المقارنة مع الثبات في تطبيق قواعد التقييم ويرتكزان أساسا على وجود الخاصيتين الأساسيتين السابقتين (الملاءمة و الموثوقية).

إن أهمية المعلومة في توجيه اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المهتمين بالمؤسسة ، يكون من خلال معلومات مالية تتوفر على خاصيتين أساسيتين وهما الملاءمة والموثوقية وخاصيتين ثانويتين وهما القابلية للمقارنة والثبات.

أ- **الملاءمة:**(pertinence) هناك عدة تعاريف لملاءمة المعلومة ، حيث تشير اغلبها إلى أن المعلومات ذات الملاءمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار ، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار . إن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملاءمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية :

1. **التوقيت المناسب**: لكي تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب ، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة) ، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية و توفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار.
2. **خاصية التنبؤ** : هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل ، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي ،كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.

3. **القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ**: (التغذية العكسية): هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية ، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة ، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل ، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

ب- **الموثوقية**:ان توفر المعلومات على خاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات، ولتكون المعلومة ذات موثوقة يجب توفر ثلاث خصائص ضرورية ، وهي أن تتوفر على نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية في النقل وكذا الأمانة في التعبير .

تعتبر المعلومة ذات موثوقية حسب " FASB أنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء ، والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. "

لضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية :

1. **الصدق في التعبير**:الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم ، و هناك سبب رئيسي يحد من الصدق في التعبير و هو التحيز
2. **الحياد**:هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب أخر. كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.
3. **إمكانية التحقق**:وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس. و هناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.

ج- **خصائص ثانوية**: هناك بعض الخصائص الإضافية لكي تكون المعلومات متميزة ، وهي قائمة على اساس توفر الخصائص الرئيسية السابقة و هي:

1)- **قابلية المقارنة**: إن توفر المعلومات على هذه الخاصية يجعلها أكثر أهمية وتميز ، حيث تسمح بالمقارنة بين وضعيتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما ،و هي نوعان:[5]

- مقارنة معلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة ، ، وتهدف هذه العملية لمعرفة مدى تطور أو تراجع الوضعية المالية للمؤسسة.
- مقارنة بعض المعلومات المالية (الكمية والوصفية) لعدة مؤسسات تتوفر على خصائص متجانسة مثل: (نفس النشاط أو نفس القطاع والحجم ورقم الأعمال والإقليم...الخ.(

2)- **الثبات**:هذه الخاصية تكمن في التماثل والاستمرار في استخدام وسائل وأساليب وطرق المحاسبية للقياس في المؤسسة ، مثل طرق الاهتلاك أو تقييم المخزونات...الخ.

ح- **الخصائص أخرى**:بالإضافة إلى الخصائص الأساسية والثانوية هناك بعض الخصائص من المهم توفرها وهي :

1)- **الشمولية**: تكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفر التفاصيل اللازمة و عدم إهمال التسجيل للبيانات الأساسية ، وأهمية هذه الخاصية تبقى نسبية التجسيد ، لأنها تكون من خلال تقليل الأخطاء وفعالية المراجعة.

2)- **الدقة**:وهي أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء و أكثر دقة أي (محددة وصادقة وغير غامضة) ، بحيث تمثل الوضع بصورة حقيقية.

إن العلاقة عكسية بين خاصية الدقة والسرعة في نشر المعلومات ، حيث أن عمليات التدقيق والتأكد تبطئ عملية النشر ويتجسد ذلك في المعلومات الدورية وخصوصا السنوية ، أما المعلومات الجارية فتكون الأولوية لسرعة النشر على حساب التدقيق والتأكد .

3)- **الموضوعية** :[6] وهي عبارة عن نقل للبيانات دون تحيز شخصي وبدون تحريف للحقائق ، تعتبر خاصية نسبية التطبيق ، حيث أن توفرها على درجة عالية أفضل، و يمكن التميز بين ثلاثة أنواع للمعلومات حسب درجة الموضوعية:

- موضوعية بطريقة مقنعة: هي تلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛
- موضوعية مشكوك فيها: هي تلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها مع الحيطة والحذر ؛
- غير موضوعية تماماً: هي تلك المعلومات التي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وتكمن أهمية ضمان الموضوعية في المعلومات بإهمال الجانب الذاتي في نقل المعلومة.

4)- **النفعية** : تقاس بدرجة الفائدة من وراء استخدام المعلومة ، وترتكز أساسا هذه الخاصية على عنصرين هما: صحتها وسهولة استخدامها وهناك ثلاثة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: هي أن تكون درجة تجانس شكل المعلومة مع احتياجات متخذ القرار؛

- منفعة زمنية: هي أن تكون متوفرة وقت الحاجة إلى استخدامها أي غير متأخرة ؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها(تكلفتها، وقيمتها)، و درجة الصحة والثقة فيها.

5)- **القابلية للفهم:** إن قابلية الفهم تعتبر من أصعب الخصائص من ناحية التجسيد ، حيث تعاني من إشكاليات عديدة ابرزها عدم التجانس مستوى الفهم ما يضطر المؤسسة إلى الانحياز ، لكن هناك بعض المؤشرات التي تسمح بقياس مستوى القابلية للفهم وهي:

- درجة الوضوح والبساطة: و هي أن تعرض المعلومات ببساطة ووضوح دون تعقيد في الأسلوب أو اللغة
- مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات: إن تباين مستوى الفهم بالنسبة للمتلقين يجعل من الضروري عرض المعلومات بقدر عالي من الإنصاف مع بساطة الطرح لتسهيل الفهم.

6)- **الحيطة** : وتكون من خلال استخدام الحيطة في حالة عدم التأكد من المستقبل (معلومات احتمالية و متوقعة) .

4. جودة المعلومات المالية :

1. تعريف جودة المعلومات المالية:

" هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية"

2. قياس جودة المعلومات المالية:

هناك بعض المعايير للقياس جودة المعلومات المالية هي:

- **المنفعة:**تكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها
- **الدقة:** المعلومات الدقيقة أفضل ومهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
- **التنبؤ:** تعتبر المعلومات المساعدة على التنبؤ أكثر جودة ، لان معلومات حقيقية عن الماضي تستخدم في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.
- **الفعالية:** تكمن في العلاقة بين الأهداف والنتائج استخدام المعلومة.
- **الكفاءة:** تكمن في العلاقة بين الاستخدام والنتائج ، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

5. القيود (المحددات الأساسية للمعلومات:(

حسب الدراسة التي أجرتها IASCF ، هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي:

-الأهمية النسبية؛

- التكلفة.

أ- **الأهمية النسبية:** تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار ، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف متخذ القرار والعكس ، و من خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق نتيجة لتعديها عتبة الاعتراف ، أما المعلوم غير الهامة نسبيا فالعكس.

ب- **تكلفة المعلومة:** يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها ، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها.

6. العوامل المؤثرة على المعلومات:

أ- عوامل خاصة بالبيئة المحاسبية: يعود التباين في معالجة البيانات المالية أساساً لاختلاف الظروف (الاقتصادية والسياسية..) المحيطة بمهنة المحاسبة ، فنجد مثلا دول منتجة و أخرى مستهلكة ،وكذا الإختلاف في السياسات المالية حيث نجد سياسة الإعتماد على البنوك أو السوق المالي في تمويل الاستثمارات ، أما عن السياسات الجبائية فنجد بعض الدول تسعى إلى تكييف معالجات البيانات المالية مع احتياجات الرقابة الجبائية ،وكذا اختلاف درجة التدخل والتحكم في مهنة المحاسبة.

ب- **تقرير مدقق الحسابات:**[7]يعتبر المدقق الخارجي طرفا مستقل المؤسسة ، فإن الطابع الغالب في حكمه على المعلومات المالية وصحة القوائم المالية هو الحياد ، هذه الخاصية التي تجعل المعلومة بعيدة عن أي تحيز ، وذلك من خلال التأكد من إتباع المعايير المحاسبية الدولية.

ت- **عوامل متعلقة بالمعلومة:** يمكن أن تتعرض المعلومة المالية لتأثيرات عوامل متعلقة بها مثل الإعلام الآلي والانترنيت ، فالإعلام الآلي يساعد على الجودة في المعالجة والعرض ، أما الانترنيت فتساعد على الجودة في الإرسال والإيصال.

الجزء الثاني : محددات الخصائص النوعية للمعلومة المالية في الحقل المحاسبي الجزائري

إن صياغة نظام محاسبي مالي اقرب ممارسات المعايير المحاسبة الدولية ، تعتبر نقطة تحول ايجابية في ممارسات مهنة المحاسبة في بالجزائر ، حيث يسمح فيها بإنتاج معلومات مالية ذات جودة وبمستوى عالٍ من الشفافية.

1. قراءة لأهم نقاط القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي.

- عرف المشرع المحاسبة المالية بأنها « نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية»

أهم المبادئ المحاسبية لـ: (SCF) يتضمن النظام عدة مبادئ متعارف عليها وهي (قابلية الفهم ، الدلالة ، المصداقية ، قابلية المقارنة ، التكلفة التاريخية ، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.(

- يلزم المشرع الكيانات التي تدخل في نطاق هذا النظام ، أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المتعلقة بالمعلومات التي تعالجها وتراقبها وتعرضها وتحرص على تبليغها ؛
- يجب أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وان تحول قيم العمليات التي تجري بالعملة الأجنبية للعملة الوطنية ؛
- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج ، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع ووثيقة ثبوتية ،ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة (10) عشر سنوات على الأقل ؛
- تمسك الكيانات الخاضعة دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية ، دفتر الكبير ، دفتر الجرد وتحفظ لمدة (10) عشر سنوات على الأقل ؛
- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي ، ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات ؛
- تعد هذه الكشوف وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه (04) أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية ؛
- يجب أن تكون الكشوف المالية معروضة بشكل يسمح بمقارنة السنة الحالية مع سابقتها؛
- النظام يعطي للكيان إمكانية إجراء تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية بغية الحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية ، أو عرضها في إطار تنظيم جديد ؛
- تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والإتفاقيات والممارسات التي يطبقها الكيان لإعداد وعرض القوائم المالية .

II- النتائج ومناقشتها :

1. **قراءة في التشريعات المحاسبية** : من اجل قراءة لأهم نقاط المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق لـ26 مايو سنة 2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي[8].

الإطار التصوري للمحاسبة المالية يعرف ما يلي[9]:

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض المعلومات المالية كالإتفاقيات والمبادئ والتقيد بخصوصيات النوعية للمعلومة المالية ؛
- الحرص على إنتاج معلومات مالية تتوفر على خصائص نوعية مثل الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح ؛
- ضرورة أن تدرج المعاملات والأحداث القابلة لتقويم نقدا ، أما الغير قابلة للتقويم نقدا فيمكن الإشارة إليها في الملحقات ؛
- يعتبر مبدأ الأهمية النسبية من أهم القيود التي تحدد المعلومات المالية الواجب إظهارها بالتفصيل ،
- بالنسبة لمبدأ الحيطة يجب إدراجه في حالة الشكوك حول المستقبل فيما يخص الديون أو النتائج.
- يجب أن تقيم الأصول بالتكلفة التاريخية ، باستثناء الأصول البيولوجية والأدوات المالية فإنها تقيم بقيمتها الحقيقية ؛

2. **اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المالية مؤسسة في المؤسسة BATISUD ورقلة**

1.2 **الملاءمة** :يمكن اختبار هذه الخاصية من خلال اختبار الخصائص التالية:

أ- **الوقت المناسب** : تقوم إدارة المؤسسة بقديم تقارير سداسية و سنوية تبين الوضعية المالية للمؤسسة ،وذلك من خلال تقديم قوائم مالية متمثلة في الميزانية و حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية وجدول التغيير في الأموال الخاصة ،و كذا ملحقات تحمل تفاصيل وتوضيحات ضرورية ومهمة لفهم المعلومات المالية.

ب- **خاصية التنبؤ** : في نهاية كل سنة مالية يتم تحديد الموازنة العامة الخاصة بالسنة القادمة ، ويكون بناءها على الأساس المعلومات المالية الناتجة على سنوات السابقة من بينها :رقم الأعمال ،والاستهلاكات ،وموازنة العمال. ...

ت- **خاصية التقييم الارتدادي** : تستخدم المؤسسة عملية المقارنة بين الموازنات التقديرية مع القوائم المالية المتعلقة بنفس الفترة من اجل اكتشاف الأخطاء ، وتصحيحها مثل المشاكل المختلفة في وظائف التمويل و الاستغلال و الاستثمار.

2.2 **الموثوقية**:يمكن اختبار هذه الخاصية من خلال اختبار الخصائص التالية:

أ- **الصدق في التعبير**: تستخدم المؤسسة في تقييم أصولها تكلفة الاقتناء أو تكلفة الإنتاج المتعلقة بالأصول العينية ، من خلال تكلفة الشراء تضاف لها مختلف المصاريف الملحقة والضرورية لكي يصبح الأصل قابل للإنتاج ، وكذا التقييم المستمر للأصول من خلال عملية الجرد لوضعية مختلف الاستثمارات وذلك من اجل معرفة القيم الحقيقية للأصول .

ب- **الحياد** :تعتبر المؤسسة ملك الدولة بنسبة 100%فلذا الإدارة أمام مستثمر وحيد ومعين ، يعتبر المستخدم الرئيسي للمعلومات المالية ، مما يجعل الإدارة تسعى إلى الإجابة عن احتياجات هذا المستخدم الأساسي دون أي تحيز لطرف أخر.

ت- **إمكانية التحقق**: تقوم الإدارة بتسجيل العمليات في نظام المعلومات المحاسبي وذلك باستخدام برنامج، وعلى أساس وثائق وإثباتات تقابل ذلك التسجيل ، ويتم ذلك بإشراف مساعدي المحاسب ، وتراعى فيها أهمية تقسيم العمل بغية ممارسة رقابة فعالة على إجراءات التسيير ، ثم يأتي دور المحاسب الرئيسي من أجل تأكد من صحة العملية و سلامة المعالجة ، وكذا مقاربة توفر إثباتات مع المعالجة ، ثم يأتي المدقق الداخلي للتصحيح و التأكد من سلامة العمليات ، وفي الأخير يأتي دور محافظ الحسابات و الذي يتمتع بالاستقلالية المطلقة في تقييم العمليات بالإضافة إلى توفره على المهارات و الكفاءات في اكتشاف الأخطاء ، لتكون تلك المعلومات صحيحة و معبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة .

3.2. **خصائص ثانوية**:

قابلية المقارنة : تقوم الإدارة وعلى مسؤوليتها بإعداد قوائم مالية محددة حسب محتوى و الشكل القانوني[10] لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي (SCF) ،حيث يوفر هذا الإجراء إمكانية المقارنة من خلال توحيد المحتوى و الشكل ، من أجل مقارنة مؤسسات متجانسة في النشاط الاقتصادي ،أو تحديد مدى تطور المؤسسة من خلال توفر عمود.(N-1)

الثبات: تعتمد إدارة المؤسسة على استخدام طرق ووسائل قياس يحددها النظام المحاسبي المالي (SCF) وبشكل مستمر من دورة إلى أخرى ، مما يجعلها أكثر ثبات في استخدام تلك الطرق و الأدوات المحاسبية من خلال طريقة الاهتلاك الخطي وكذا معامل المؤونة على مخازنات والعملاء المشكوك فيهم....

IV- الخلاصة :

أدخل تعتبر الشركات التي تدخل ضمن نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ملزمة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المالية ،إلا أن الاختلاف البارز يكمن في جودة تلك المعلومات ،حيث تختلف من مؤسسة إلى أخرى ويعود ذلك إلى اختلاف الإمكانيات ، وكذا درجة التنظيم والرقابة في عمليات تسيير عناصر الأصول ،و اختلاف كفاءات وقدرات المشرفين على عملية معالجة وإعداد المعلومات المالية.

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) يلزم المؤسسات تقديم معلومات مالية تتوفر على الخصائص النوعية من الملاءمة والموثوقية والثبات وقابلية المقارنة مما يسمح بترقية جودة و مستوى شفافية المعلومات المالية.
- تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى احترام أحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي (SCF) مما يجعل تلك المعلومات المفصح عنها تتوفر على الخصائص النوعية للمعلومات المالية .
- إن توفر المعلومات المالية على الخصائص النوعية يساعد على قياس أداء المؤسسات ،كما أن توفرها على خصائص الملاءمة والموثوقية يساعد على توجيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستثمرين والمقرضين ؛

تختلف ظروف معالجة المعلومات المالية من مؤسسة إلى أخرى وذلك نتيجة لاختلاف الإمكانيات وكذا كفاءات المشرفين على عملية المعالجة والإعداد ، وكذا درجة التنظيم وفعالية الرقابة ، مما يؤثر في جودة المعلومات المالية المفصح عنها .

– ملاحق:

الشكل رقم(01): يوضح الشكل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

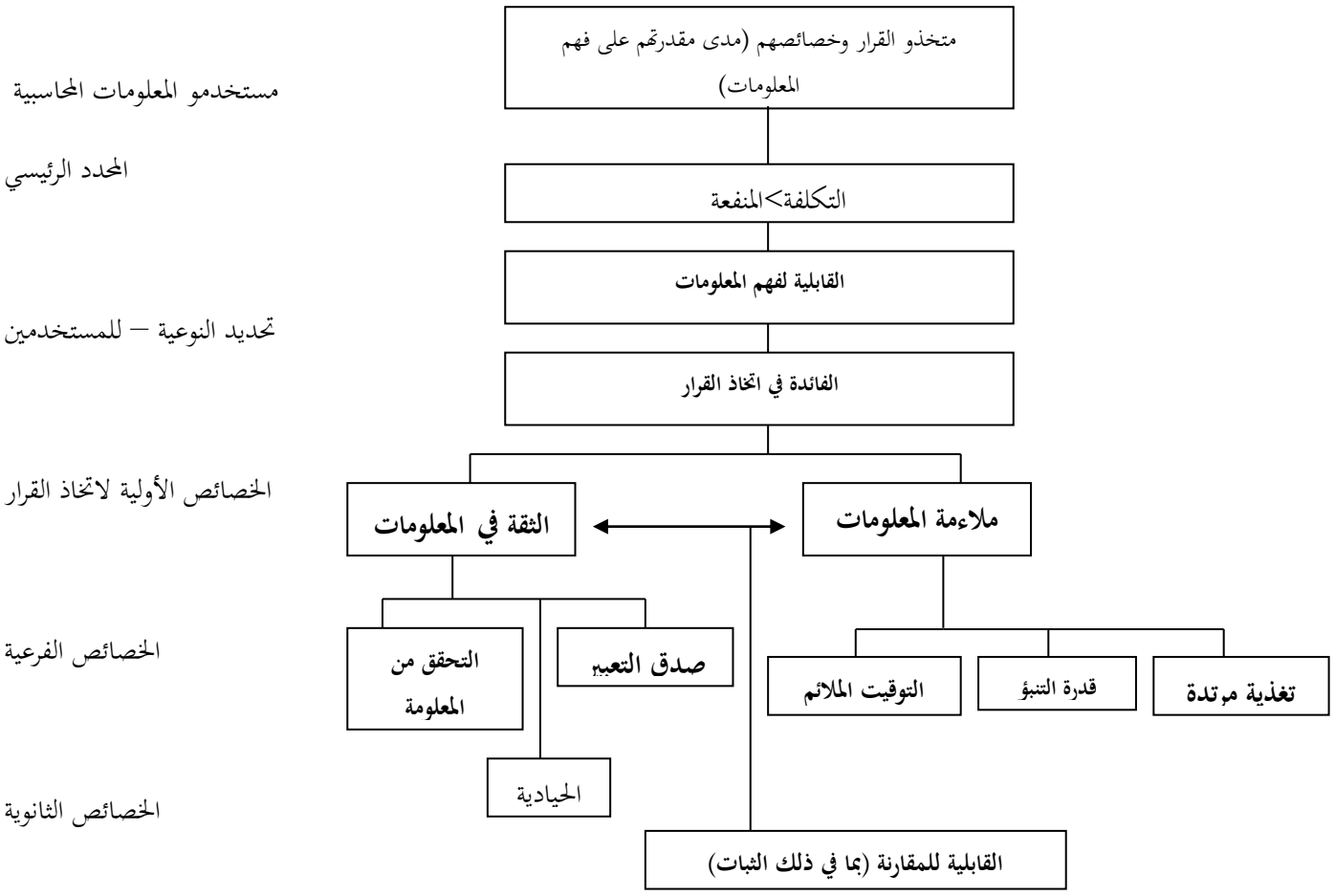

المصدر : رضوان حلوة حنان" النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"،دار وائل للنشر، عمان،2006 ،ص 193

– الإحالات والمراجع :

أمينة بوغنبوز، ***اثر المعلومات المالية في السوق المالي مع دراسة حالة :بورصة القيم المنقولة*** للجزائر ، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2008، ص42.

علي إبراهيم حسن أليكسي" ***المعلومات المحاسبية للاعتماد أسلوب التحسين المستمر للمنشاة الصناعية"*** ،رسالة ماجستير (غير منشورة)جامعة الموصل ،العراق ، 2004،ص50.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،" ***المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"*** ،المطابع المركزة، عمان،2003، ص: 153.

مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة ، ***" تحليل القوائم المالية"*** ، ط1،دار المسيرة للنشر،عمان،2006، ص: 20.

مداني بن بلغيث "***أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية حالة الجزائر***" أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2004 ، ص: 49.

رضوان حلوة حنان" النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"،دار وائل للنشر، عمان،2006 ،ص 193

DFCG collection, ***Normes IAS/IFBS*** ,2édition ,éditions d'Organisation,2005, p6

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

فؤاد صديقي (2022)، تعزيز جودة المعلومات المالية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى مؤسسات الاقتصادية الجزائرية المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 41-48.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).